المجلس

العدد 10 صحيفة الالكترونية يصدرها مكتب الاعلام في المجلس الوطني الكوردي في سوريا التاريخ : 28 / 2 / 2018

- المنطقة الآمنة : الفرص و التداعيات
  هجار معو
- عفرين ذاكرة الكرد المنسية
  شفان ابراهيم
- اي حوار يدعو اليه KNK جـزء 2
  ابراهيم اليوسف
- لقاء العدد : أ. نافع عبد الله حاوروه
  هجار معو

المكتب الإعلامي للمجلس الوطني الكوردي

منطقة عفرين أرض المظالم والانتهاكات..

بالرغم على مضي ما يقارب العام على سيطرة القوات التركية على منطقة عفرين، فإن مسلسل الانتهاكات بحق مواطني منطقة عفرين الكُرد العزل مازال مستمراً بصورة يومية، دون رادع، ودون تعرض مرتكبيها للمحاسبة المطلوبة.

إن جريمة اغتيال المواطن الثمانيني الأعزل علي قلندر من سكان بلدة المعبطلي على يد المجرم القاتل إسماعيل حج بكر من مرتبات الشرطة المدنية وفق المعلومات المتوفرة، يوم ١٠ / ٢ / ٢٠١٩ م أثناء قيامه برعي أغنامه، يندرج في هذا السياق وتعبير عن هذا الواقع المرير. إن تعرض مواطن للتهديد ثم القتل فقط لممانعته سرقة ممتلكاته وشكواه لاسترجاعها يعتبر تعدياً سافراً وانتهاكاً صارخاً لأهم مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان ألا وهو الحق في الحياة. إن بلوغ التجاوزات والاستهتار بحقوق ومشاعر شعبنا الكُردي هذا المبلغ، ليس غير مقبول فحسب بل فوق طاقة التحمّل.

إننا في المجلس الوطني الكُردي في سوريا، ندين بشدة هذه الجريمة الشنعاء وغيرها من الانتهاكات بحق مواطنينا المسالمين العزل، ونطالب الجهات المعنية بمتابعة القضية بصورة جادة والقبض على المجرم القاتل، وتقديمه للمحاكمة لينال الجزاء العادل عن فعلته الشنيعة.

كما نطالب السلطات التركية الاضطلاع بمسؤولياتها والقيام بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها والمنصوص عليها في المواثيق الدولية حيال حقوق سكان المنطقة الأصليين.

١٣ / ٢ / ٢٠١٩ المكتب الإعلامي للمجلس الوطني الكوردي

رؤية العدد

المحافظة على المجلس الكردي مكسب قومي

شكلت الثورة السورية تحولا مهما في الحياة السياسية السورية ،حيث سعى حزب البعث منذ انقلاب عام ١٩٦٣ و تربعه على السلطة ،الى ضرب الحراك السياسي ،بغية الانفراد بقيادة الدولة و المجتمع ،و كانت المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٣ تجزم ذلك ،و لا يجوز لكائن من كان حكم سوريا إلا عن طريقه .

و بذل الحزب المذكور جمع السبل لتثبيت حكمه ،بما فيها التصفيات الجسدية لمعارضيه ،حتى بات الحراك السياسي مقتصراً على بعض النخب ،باستثناء الحركة الكردية التي احتفظت بهيكليتها التنظيمية بفعل مرجعيتها القومية و عدالة القضية التي ناضلت من أجلها .

مع بداية استلام الأسد الأبن مقاليد الحكم في سوريا عام ٢٠٠٠ ،حاول بعض المعارضيين الاستفادة من أجواء الديمقراطية النسبية نحو بناء جسم مدني معارض يدعو الى تغير بنية النظام الأمني نحو نظام ديمقراطي مؤسساتي ،و توج هذا الحراك بالتوصل الى تأسيس أعلان دمشق للتغير الديمقراطي عام ٢٠٠٥ ،و الذي ضم مختلف شرائح و فصائل المعارضة السورية بما فيها بعض أحزاب الحركة الكردية .

و شكلت انتفاضة ١٢ أذار الكردية ٢٠٠٤ بداية كسر حاجز الخوف المسيطر على الشعب السوري عموما و لتشكل المقدمة لربيع عربي مبكر .

مع انطلاق الثورة السورية تأسست أطر سياسية مختلفة ،كل منها سعت الى تمثيل الحراك الشعبي الداعي الى أسقاط النظام .

و كان و لا بد للأحزاب الحركة الكردية ان تشكل كيان سياسي جامع ،و شهد الشارع السياسي الكردي حراك لتوحيد الموقف ،توج بتأسيس المجلس الوطني الكردي في تشرين الأول ٢٠١١ ،و الذي ضم جميع أحزاب الحركة الكردية باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني .

و رغم تعرض المجلس الوطني الكردي للعديد من الانتكاسات منها انسحاب أحزاب من المجلس بفعل فاعل ،او انشقاق بعض الأحزاب على نفسها ، أثر بشكل او باخر على نشاط المجلس و أن كان بشكل مؤقت ،سرعان ما يستعيد المجلس نشاطه و حيويته ،حتى بات الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه في قضايا الحل السياسي للأزمة السورية ،و حتى صياغة الدستور .

الى جانب تبني المجلس لقضية الشعب الكردي ،تبنى خطاب وطني سوريا ،يدعو الى بناء دولة القانون و المؤسسات ،و التي تحمي حقوق جميع المكونات و الأطياف و الأفراد دستوريا .

و وجدت معظم الدول الغربية و حتى الاقليمية في خطاب المجلس انسجاما مع رؤيتها للحل النهائي في سوريا ،لذلك سعت تلك الدول للتنسيق مع المجلس دون غيره ،و هذه نقطة مهمة تسجل لصالح دبلوماسية المجلس ،و علاقاته الخارجية .

تواجد المجلس الوطني الكردي في مختلف المحافل المتعلقة بالقضية السورية ،يؤكد محورية المجلس الكردي دون غيره من الأطر الكردية في مفاوضات حل الأزمة السورية ،خاصة أنه الطرف المقبول دوليا ،و للأنصاف يستوجب ان لا ننسى دعم و دور الرئيس مسعود البارزاني في تأمين قنوات اتصال مباشرة للمجلس مع العالم الخارجي ، حتى بات المجلس الكيان السياسي الكردي الوحيد الذي لا يمكن تجاهله ،و الحراك الذي تشهده المنطقة مؤخرا لأيجاد الية لحماية مناطق ما يسمى شرق الفرات ،و اللقاءات الأخيرة خاصة مع قيادة التحالف الدولي ضد الأرهاب و مسؤولي الملف السوري في الإدارة الأمريكية تؤكد دور هذا الكيان في حماية كردستان سوريا .

و رغم ذلك حاول الكثير بما فيها بعض المنابر الاعلامية المأجورة التهجم على المجلس و الأساءة اليه ،الا أنه لم و لن تنجح ، و يبقى المجلس الكيان السياسي المدافع عن قضية شعبنا القومية على نهج الكردايتي نهج البارزاني الخالد .

و هنا يأتي دور الغيورين من أبناء شعبنا ،للمحافظة على المجلس و دعمه و تأييده ،حتى يمكن تحقيق أكبر المكاسب للقضيته القومية ،و ايصال سفينته الى بر الأمان .

بلاغ صادر عن إجتماع الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا

عقدت الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي اجتماعهما الاعتيادي في مدينة قامشلو في الأول من شباط 2019 وبعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء ، تم استعراض جدول عمل الاجتماع الذي تضمن استعراض الوضع السياسي من خلال عرض أنشطة ممثلي المجلس في مكتب العلاقات الخارجية ، والائتلاف ، وهيئة التفاوض ، وزيارة وفد رئاسة المجلس لكردستان العراق ولقائه بالرئيس مسعود بارزاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني ، والإتحاد الاسلامي الكردستاني ، وممثلة الاتحاد الأوروبي في هولير .

و بعد مناقشة مستفيضة من قبل اعضاء الأمانة لمجمل بنود جدول العمل خلُص الاجتماع الى :

– أكدت الامانة العامة على صوابية رؤية المجلس حيال المستجدات السياسية الجارية وأعربت عن ارتياحها عن اللقاءات التي جرت مؤخرا وثمنت الأمانة ايضا موقف السيد الرئيس مسعود البارزاني واهتمامه بالوضع في كردستان سوريا.

ودعمه و مساندته المجلس الوطني الكردي وحقوق الشعب الكردي في سوريا .

و كما اكد الاجتماع ايضا على ضرورة التواصل مع الأطراف الدولية و الإقليمية المعنية بالشأن السوري بغية تفعيل الحل السياسي للوضع القائم و ايصاله الى استحداث نظام حكم ديمقراطي فيدرالي يتمتع فيه الشعب السوري عامة بكامل حقوقه الديمقراطية و الشعب الكردي في كردستان سوريا خاصة بحقوقه القومية و المشروعة وفق العهود والمواثيق الدولية و بضمانات دستورية .

– و اما بالنسبة للمشاريع التي تطرح للمناطق الكردية وشرق الفرات عموما حيث لم تتوضح معالم هذه المشاريع والمنطقة الآمنة بعد ، و بهذا الخصوص سيسعى المجلس لدى الأوساط الدولية والإقليمية لإعتماد المبادرات التي تهدف لحماية شعبنا الكوردي و كافة المكونات الاخرى و لجعل مناطقه آمنة سالمة تجاه الأخطار المحدقة به ، و كذلك رأى الاجتماع انه يجب ان يستوجب ضرورة الرعاية الدولية لأي مشروع يتم طرحه لمناطقنا ليضمن أمنها في ظل إدارة جامعة إداريا وعسكريا ويكون للمجلس الوطني الكردي دور بارز فيه الى جانب بقية المكونات السورية وان يكون لبيشمركة روج دور فاعل في الحفاظ على أمن شعبنا ومناطقه بالاضافة الى تطمين دول الجوار باقامة علاقات جيدة على قاعدة الإحترام المتبادل. – كما رأت الأمانة العامة أنه لم تتوفر حتى الان المناخات المناسبة لتحقيق وحدة الموقف الكردي والتي تشمل فتح المكاتب وتسليمها لاصحابها دون استثناء و حرية العمل السياسي و الجماهيري وإطلاق سراح المعتقلين وطي هذا الملف وعودة المبعدين قسرا و كذلك الكف عن الممارسات التعسفية بحق المواطنين وعودة ممتلكاتهم الخاصة بهم ، و يجب الكف عن الخطاب التخويني من قبل اعلام البيدا وبعض قياداته اتجاه المجلس الوطني الكوردي وأحزابه ، و هذا ان دل انما يدل على عدم جديته في التعامل مع وحدة الصف الكوردي و هذا مما يؤكد عدم مصداقية دعواته تجاه المجلس واحزابه فهذا الامر كفيلا بأن يزيد من الإنقسام ويعرقل البدء بأي حوار ما لم تتوفر الارضية المناسبة لتلك الأجواء السابقة وبوجود ضامن دولي .

– و ايضا أكدت الأمانة العامة على تطوير أداء المجلس وتفعيله عبر اللقاءات مع كافة المكونات المجتمعية لبناء موقف مشترك لدرء الأخطار المحدقة بالمنطقة وصيانة السلم الأهلي وتعزيزه و اكدت ايضا على تطوير إعلام المجلس و ذلك بما يتناسب وموقعه السياسي والجماهيري .

الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي في سوريا

قامشلو في 2019/ 2/ 3

برقية تعزية آل الامير تحسين بك و الاخوة الازديين

الاخوة في مجلس ايزيدي سوريا

ببالغ الحزن والاسى تلقينا صباح اليوم 2019/1/28 نبأ رحيل الامير تحسين بك امير الازديين في العالم في احد مشافي المانيا بعد صراع مع المرض . وبرحيله فقد الاخوة الازديين في كردستان وفي المهجر وعموم الشعب الكردي الامير الذي خدم الازديين ودافع عن قضيتهم على مدى مايزيد عن سبعة عقود من الزمن . وعرفه ابناء كردستان شخصية وطنية مرموقة دافع باخلاص عن حقوقهم القومية وعن القيم الانسانية والتسامح الديني والمجتمعي. وكان له شرف المساهمة في ثورة ايلول المجيدة .

ان المجلس الوطني الكردي يتقدم الى عائلة الفقيد الامير تحسين علي بك وذويه والى مجلس ايزيدي سوريا والاخوة الازديين من ابناء الشعب الكردي بالتعازي الحارة . ويرجو من الله ان يتغمده بواسع رحمته ويلهمنا جميعا الصبر والسلوان .

2019 / 2 / 28

الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي في سوريا

المنطقة الآمنة
الفرص و التداعيات

إعداد : هجار معو

تداولت وسائل الاعلام في الاونة الآخيرة قضية المنطقة الآمنة بعد طرحها من قبل الرئيس الأمريكي ترامب ،في مناطق ما يسمى شرق الفرات ،و التي تشكل كردستان سوريا جزء منها .

و سعت كل دولة الى ترجمة الطرح الأمريكي بما ينسجم مع مصالحها .

هنا يتوجب علينا التعريف بمفهوم المنطقة الآمنة وفق القانون الدولي ،و أن لم يتطرق الى هذا المفهوم ،و مع خلو اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و ملحقاتها لعام 1977 من ذكر لهكذا مصطلح ،باستثناء المادة 60 من الملحق الأول الأضافي لاتفاقيات جنيف 1977 مصطلح (المنطقة المنزوعة السلاح).

و التي تعني إجلاء جميع المقاتلين و المعدات و الأسلحة و توقف الأعمال العدوانية ، دون أن يتخذها أي طرف مقرا لعملياته العسكرية (نموذج المنطقة المنزوعة السلاح في الجولان السوري بين سوريا و إسرائيل و التي تراقبها قوات الأمم المتحدة).

و ليس الغرض من أقامة المنزوعة السلاح إنساني بعكس الحالة في المنطقة الآمنة الذي يكون الغرض إنساني بحت (حماية المدنيين) و بالتالي الهدف منها ليس فصل بين طرفي نزاع مسلح كما هو الحال في المنطقة المنزوعة السلاح .

و من النماذج الناجحة للمنطقة الآمنة هو القرار الدولي 688 لعام 1991 ، و الذي الزمت قوات النظام العراقي آنذاك بسحب جميع قواته من المنطقة ،و وقف كامل العمليات العسكرية في كردستان العراق و حماية كاملة للمدنيين بما يمهد لعودتهم الى ديارهم .

و بالرغم من أن الإدارة الأمريكية أوضحت في أكثر من مرة و على لسان أكثر من مسؤول التزامهم بحماية حلفائها الكرد ، و أن كانت تركيا تسعى منذ بداية الأزمة السورية أقامة منطقة آمنة على طول حدودها مع سوريا و محاولة توطين لاجئين سوريين في المنطقة الآمنة المزعومة بغية تغير ديمغرافية المنطقة .

من جهته النظام السوري و حلفائه يحاولون العودة الى المنطقة الكردية ،و فرض سيطرتهم عليها .

كلا الخيارين لا يلقيان ارتياحا كرديا ،حيث التخوف من عودة النظام و الكثير من الكرد مطلوبين من الامن او للخدمة الأجبارية او الاحتياطية ،هذا ناهيك عن جرائم المليشيات الشيعية الداعمة للنظام .

في حين التخوف من تركيا أكبر ،خاصة أنه ما زالت تجربة عفرين الجريحة أمام العين حيث التهجير و التوطين و الاعتقال و التعذيب و الخطف و كل أشكال أرهاب المواطنيين الأبرياء .

و بذلت تركيا جهودا كبيرة لأقناع امريكا بوجهة نظرها فيما يتعلق بالمنطقة الآمنة و أن لم تحقق تقدم في هذا الاتجاه ،لذلك التجأ الأتراك مأخراً الى الروس .

فيما تطرح روسيا اتفاق أضنة الأمني و الموقعة بين تركيا و النظام السوري عام 1998 ، و الذي يسمح لكلا الطرفين بملاحقة الأرهابين داخل حدود الدولة الآخرى لمسافة 5 كم ،دون السماح بأقامة قواعد عسكرية ،وفق هذا الاتفاق يحق للنظام السوري ايضا ملاحقة مجموعات المعارضة المسلحة (و التي تصنف ارهابيا وفق النظام السوري)، في حين يحق للدولة التركية ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل الحدود السورية حتى مسافة 5 كم ،و كون تركيا تعتبر مقاتلي واحدات الحماية الشعبية الجناح العسكري للحزب الاتحاد الديمقراطي الفصيل السوري التابع ل PKK ،بموجبها يحق لتركيا ملاحقة مقاتلي الفصيل المذكور .

و في الآونة الأخيرة تشهد مدينة هولير عاصمة اقليم كردستان العراق حراك دبلوماسي كبير ،و زيارات لوفود عالمية و اقليمية و من المعارضة السورية في أشارة الى إمكانية ملء الفراغ من خلال بشمركة روج (هؤلاء عسكريون سوريون انشقوا عن النظام السوري ، و تم تدريبهم من قبل قوات التحالف الدولي في اقليم كردستان ، و كان لهم الدور الفعال في محاربة تنظيم داعش الارهابي)، و قوات النخبة (و هو فصيل تابع لسيد أحمد الجربا أحد زعماء عشائر الشمر ،و معظمهم ينتمون الى عشيرة الشعيطات ،و قاتلت الى جانب قوات سوريا الديمقراطية في ريف دير الزور الشرقي).

حيث من المقترح أن يملء بشمركة روج و قوات النخبة الفراغ الحاصل نتيجة الانسحاب الأمريكي و على طول الحدود بين تركيا و مناطق شمال سوريا الواقعة شرق الفرات من فيش خابور (نقطة حدودية مع اقليم كردستان) حتى الحدود الإدارية لمدينة جرابلس .

و بالتأكيد اذا ما تم تنفيذ هكذا مقترح ، سيكون له تبعيات سياسية و عسكرية و إدارية ،تؤدي الى تشكيل قوة عسكرية جديدة و إدارة جديدة مكونة من مختلف أطياف المجتمع في كردستان سوريا .

ما تشهده هولير من حراك أنما يدل على محورية و أهمية الرئيس مسعود البارزاني و دوره المميز دوليا و اقليما و كردستانيا .

لذلك تسعى بعض القوئ و بسبل متعددة الى تخوين الرئيس البارزاني و المجلس الوطني الكردي من خلال أعلام و أعلاميين مأجورين ، يعملون وفق رؤئ و أفكار البلاط الحاكم في كردستان سوريا .

و هناك من يتحدث عن أمكانية تشكيل قوة دولية مكونة من سبعة دول أوروبية و برعاية أممية تشكل الفاصل بين تركيا و قوات قسد .

لا شك أن المنطقة الكردية في سوريا تمر بأزمة حقيقية تحتاج الى حكمة و عقلانية في الممارسة السياسية ،و للخروج من المأزق لحالي بأقل الخسائر ،و يتطلب أولا توحيد الصف و الخطاب الكرديين في سوريا أن استمرار السياسات الخاطئة من اعتقال و خطف و تخوين و تجويع تجعل منطقتنا أمام مفترق طرق أحلاها مر.

أي حوار يدعوإليه k.n.k

إبراهيم اليوسف

إن أي متحدث باسم هذه المنظومة عليه أن يقول:

كنت شخصياً- وعلى عادتي أخدعكم- وأعلن عن حل مؤسساتنا كافة، وأدعو إلى ترشيح ساسة وناشطين ومثقفين عرفوا على امتداد محنة السنوات الثماني، وما قبل ذلك، بمبدئيتهم، وغيرتهم، وبعدهم عن الانتهازية، والسرقة، والتسلق، والإمعية، وعدم التورط في الولوغ في دماء أحد، معنوياً أو واقعياً، والبدء بحوار جاد مع من هم ممثلون أبناء شعبنا، وليتم استبعاد أصحاب المعادلات، والمتواصلين معنا من- تحت الطاولة- والمدبرين لأمورهم معنا، وممن لم ألفوا أشكال التسلط ضمن المجلس الوطني الكردي، أو خارجه، وكانوا بعيدين من النظام، ومن كل جهة ممولة، داعياً إلى فتح ملفات جميعهم، وتشكيل قيادة جماهيرية، وأن يختتم حديثه بما يلي:

وبعد ذلك، لنأمر بحل كل قوانا العسكرية، ولنعمل تحت اسم واحد، لا صورة لأحد من خارج حدود سوريا، نرفعها، ماعدا صور المخلصين من أبناء مكاننا، لطالما لا أحد منهم قد رفع صور نورالدين ظاظا أو مشعل التمو أو محمد معشوق الخزنوي أو غيرهم في بيوتهم، ومؤسساتهم، ولنظل نحترم كل أهلنا في الأجزاء الأخرى، نتشاور معهم، ونتضامن معهم، لكن على ألا تكون لأحد منهم أية سطوة علينا.

إن على المجلس الوطني الكردي الذي تستحق كل قياداته، ورفاقه، وجمهوره التقدير الكبير أن يبدأ بمحاكمة نفسه: عودة الروح إلى" ب ي د"، والسياسات الخاطئة التي بدرت منه، وشرذمته للحراك الشبابي، وتشتيت المتعاونين معه، ومؤسسيه وغير ذلك، فعلينا، ألا نعتبره لم يخطأ، إلا أن أخطاءه لا تشكل نقطة في بحر، أمام قطرة دم بريء قتل على أيدي قوات ب ي د، وتأجيلنا لمحاكمة، ونقد من وراء انتهاكاته ليس إلا لأنه غدا أمام وحش شرس صار خطراً على الوجود الكردي كله.

شروط الحوار غير متوافرة. الحوار مع من؟ ألم يتحاور المجلس الوطني الكردي مع ب ي د، وأسسا الهيئة الكردية العليا، وكانت شروطه إذعانية، وقبل بأن يكون ب ي د الذي لا يشكل خمسة بالمئة من شعبنا، لولا: العنف، والمغريات، والانخداع بسياساته الديماغوجية، ومع ذلك فقد قبل باعتبار" ب ي د" نداً، وشريكاً بالمناصفة، بينما حضوره أقل من حضور تنسيقية شبابية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: لاي مكن الثقة ب " ب ك ك" ومشتقاته، لأنني لا أتذكر وفاءهم لا لشخص، ولا لمؤسسة، ولا لحزب، ولا لدولة. إن كل علاقاتهم مع جميعهم علاقات من يجعل الآخرين سلماً لصعوده، وإلغاء العالم كله كرمى لحزب واحد، وشخص واحد!.

إن القبول بالحوار مع هذا الطرف- وهولن يخلص له من طرف الداعي للحوار- فهو يعني تبرئة صفحة من كان وراء نهر الدماء المجانية، وسجل الانتهاكات البشعة بحق كرد سوريا. لا اعتذار يقبل من هذا الطرف إن لم يلغ نفسه، ويقدم مرتكبو الانتهاكات إلى المحاكم العلنية: ساسة، وناشطين،ومأجورين، وحتى كتبة، وفيسبوكيين.

ولأكن منصفاً، فإن الجانب المضيء من ب ي د الذي حمى مناطقنا- وإن كانت الحماية لسلطته لا يمكن أن ينسى، كما أنني أؤكد أن كل سوري رافض ل" ب ي د" بأكثر من رفضه للجيش الحر، إنما يفعل ذلك انطلاقاً من حقد قومي، وهذا ما يجعلني وأمثالي لنكون مع ب ي د في وجوه هؤلاء، المعادين، لأسباب تتعلق بعقد وأوهام كثيرة يعيشونها، لأن ب ي د لم يفكر إلا سورياً، ولقد نظر إليه النظام كمجرد أجير، ومنقذ له، على أن يصرفه عند اللزوم، وكان عليه ألا يتجاهل هذه الحقيقة، وها هو يحاول، وعبر كل وسائل ضغطه لتهميشه!

لا أعتقد أن المجلس الوطني الكردي قادر على أن يتجرأ ويتجاهل شعبه، فإذا قلنا بأنه ومن هم من نواة رؤاه خارج إطاره، الممثلون لشعبنا، فهذا لا يخول أي طرف من بينه، أو أية قيادة للتصرف، متجاهلين، من هم مثله، من داخله ومن خارجه: المنظمات المدنية والحقوقية، ومن بينهم الكتاب وذوي الكفايات العلمية والثقافية، وهم من تم التنكر لهم من قبل بعض الأوساط المتنفذة في المجلس، بعد أن قام بتثبيت قدميه.

لا يمكن لعاقل أن يتجاهل تفاصيل ومفردات المشهد في المنطقة. حيث إن المنطقة باتت على صفيح ساخن، وبتنا في مرحلة تذكر بعشية غزو عفرين، بل إن هناك مؤشرات كثيرة تنذر بتحول المنطقة التي ظلت هادئة- نسبياً- بالرغم من محاولات أزلام النظام وتركيا توتيرها، وخلق الفتنة فيها، بل وبالرغم من سيلان اللعاب التركي، وفي وقت مبكر، من عمر الثورة، لإضرام ألهبة النار فيها، وتحويل كردها إلى رماد.!

من هنا، فإن ب ي د، تريد التعميد من آثار خطاياها، عبر التحالف مع جهات محددة من المجلس الوطني الكردي- وباسمه- ليكون ذلك تذكرة مرور سياحية، بيدها، تحقق عبرها غايات ليست بمخفية عن أحد، إذ لاتزال البؤرة القنديلية التي تحركها تدس أنفها في-شنكال- وتخدم محتليها، كما أن ضلوعها في ملف كركوك ماثل في الذاكرة.

لكم كان بودي، لو أن ب ي د، ومنذ أول تأسيس له، عمل لأجل كرد سوريا، وقبل أن يكون معهم جنباً إلى جنب، مسلماً إياهم قيادة دفة الأمور، لأنه الحزب الأحدث بينهم، وأن لا تاريخ له في الدفاع عن ابن المكان، إلا بما يكون امتداداً لخدمة سياساتهم، لاسيما تلك التي كانت تبشربما هو خير بعيد جريمة خطف قائدهم عبدالله أوجلان، فك الله أسره!

إنني، ومن خلال مراقبتي لسياسات ب ي د، لا أستطيع أن أثق بأية عهود تقطع من طرفه، لاسيما إذا تذكرنا تنكره لاتفاقات التي تمت في- هولير ودهوك- قبل أن يجف حبر توقيع ممثليه عليها، وألا يقبل إلا بقوة-عسكرية- بدأت غير شرعية، بالرغم من تنطعها لحماية أهلنا في أماكن عدة، بعد فلتان وحوش المعارضة المأجورة التي تبيدقت على أيدي جهات إقليمية، وكان هدفها تدمير المناطق الكردية، وتحويلها إلى مرابط لخيول حكام تركيا الذين تم تقديم سوريا لهم على طبق من ذهب، بعد تلك اللاءات الكاذبة التي أعلنها!

عود، على بدء، إنني، ومنذ أن وصل ب ي د إلى نقطة اللاعودة، ووصول فاتورة أكلاف الدم، وإفراغ المنطقة أوجها، فقد أعلن هذا التنظيم عقم سياساته، وإن أي استمرار له، في فرض نفسه، لقيادة المكان، وأهله، عبر اعتماد- الجنين غير الشرعي- الذي تنكر لكل من سبقه في خدمة هؤلاء، وراح يهمشهم، طالما إنهم لا يقبلون بسياساته العرجاء

لقد قلت هذه العبارة- إن أعظم خدمة يقدمها ب. ك. ك لكرد سوريا أن يخرجوا من حياتهم السياسية- وذلك قبل سنوات، لأن استمرار وجوده سينعكس كارثياً على شعبنا، بعد كل ما جرى له، وهو في الأصل الجزء الأقل سكاناً، بين الأجزاء الثلاثة الأخرى، وقد تعرض لأعظم نزيف سكاني، ما أدى إلى تخفيض نسبة السكان، بعد كل هذه الهجرات في الاتجاهات الأربع، بل الخمس!!

عفرين ذاكرة الكُرد المنسية

شفان إبراهيم

تُشكل عفرين اليوم إحدى مقومات نسف الهوية السورية الجامعة. فلا حقّ للسوريين كردٌ وعربٌ الحديث عن عفرين كجزء كُردي من سوريا يسعون لإرجاعها، في ظل غياب أيّ خطة عمل كُردية، وانعدام الرغبة السورية –نظام ومعارضة– في إرجاع المدينة إلى سكانها الأصليين. المدينة المنسية تاريخيا من المزاج السوري الرسمي، بقيت دون أيّ اكتراث من وزارات الدفاع والخارجية السورية، بالمقابل أصبحت عفرين جزءً من تضخم افتخار المعارضة السورية المسلحة بدعم تركي عسكري وسياسي. ولا تزال جزء من أدبيات والتطلعات الكُردية في سوريا حيال إرجاعها إلى الحضن الكُردي مُجدداً.

تقول المعارضة السورية: إن الإتحاد الديمقراطي ألحقَ أذيةً بليغة بأجنحتها المسلحة في عدة أماكن، ويرى النظام السوري في الحزب سعيه نحو التفرد وتشكيل خواصر خطرة تهدد الكيان السوري! ويتجلى موقف المجلس الكُردي في تضيق الخناق عليه في عفرين ومنعه من مزاولة أيّ عملٍ سياسي أو مدني، عدا عن الملاحقات والاعتقالات وغيرها. ومع انسجام الموقف الروسي مع الرغبة التُركية، وعدم الاكتراث الأمريكي بعفرين. يصر الإتحاد الديمقراطي على إرجاع المدينة إلى مناطق نفوذه سياسياً وعسكرياً.

خطاب عودة عفرين غير مقترن بأي مشروع محلي أو أتفاق إقليمي أو دولي. ومع غياب الإجماع الكُردي على النظر بعين واحدة للمدينة، فإن الخطابات والدعوات تشبهُ كثيراً خطابات بعض الساسة العرب إبان سقوط فلسطين، وتحرير القدس وإنهاء تل أبيب منذ سبعينيات القرن الماضي وإلى يومنا هذا، وأجيالاً راحت تتكاثر وتموت وتحيى ولا تزال الأمور على حالها، وهو الشأن الكُردي عينه، إذ كيف سيُعيدون عفرين والتواجد التركي فيها، كان أشبه بهدية نتيجة تفاهمات دولية إقليمية.

لم تعد عفرين هي عينها المدينة الكُردية الوادعة. وباتت الشواخص والرمزيات تتبدل وفق نمطية تفكير القوة المسيطرة، فتغيير المدلول القومي واللغوي والثقافي للساحات الرئيسية في عفرين، واستبدالها بأسماء أخرى، وإن كانت تتقاطع التسميات الجديدة مع التاريخ الكُردي كتبديل "ساحة كاوا إلى صلاح الدين" إلا أن حالة الفرض والسيطرة والتغيير الإجباري، يُعيد بمعيار التعامل اليومي بين الأهالي والجهات الحاكمة مدنياً وعسكرياً إلى أساس الخوف وفرض ثقافة العنف.

كما شكل اعتراف وزير الزراعة التركي في نوفمبر/ تشرين الثاني2018 باستيلاء تركيا على محصول الزيتون في عفرين وبيعه، كرد على اتهام رئيس حزب الشعوب الديمقراطية لتركيا "بنهب محصول زيت الزيتون في عفرين" ضربة موجعة لاقتصاد مدينة احتضنت قرابة نصف مليون نازحاً سوري، فبات أهل الدار اليوم يحلمون بالعودة أو البقاء على قيدالحياة في بيوتهم الآيلة لفقدانها. وهو عينه المردود الوحيد للناتج الفرد العفريني وبما لا يقل عن 70٪ من الأهالي يعتمدون على الزيتون وزيته في معيشتهم. قضية عفرين هي شاخصة أمام أعين الكُرد في باقي مناطقهم.

المهزوم الأول والأخير هو العقل الكُردي الذي لا يستفاد أبداً من نواتج ومُخرجات تجاربه، أزمة استدامة التجارب الفاقدة للتخطيط والاعتماد على التكهنات و"حنية قلب الأوربيين" هيَ هيَ تُعاد بلبوس جديد.

هل طالب السيد أوجلان بالمتاجرة بصوره واستفزاز دولة كتركيا تتحين أيّ فرصة لاستغلالها وإثبات تبعية الحزب للعمال الكُردستاني المحظور في تركيا، والمحروم من رفع إعلامه في دول أوربية. حربٌ ضد أقوى دولة إقليمية دون أيّ مركز أبحاث عسكري يشرح الأبعاد البشرية والسياسية والاقتصادية لكلفة حرباً محسومة النتائج بعد خمسون يوماً من الحرب. أو دون توقع أن أعداداً كبيرة من أبناء عفرين لن تضر للبقاء في جلبابهم، وهي الرسالة التي لابد للإتحاد الديمقراطي من استيعابها جيداً في ما تبقى من المناطق الكردية قبل انحسار المزيد منها، وقبل تقزيم الجغرافية الكُردية أكثر. انهزام العقل سيستمر إن وشم كُل اللذين تمازج شعورهم بالظلم والحسرة بسبب نوعية وآليات الحكم المتبعة في عفرين، بالخيانة والعمالة لتركيا أو غيرها، وتأخر شعور القسم الأخر بمظلومية جديدة نتيجة المشاريع الإقليمية المطبقة على رأسهم في الحقلين العسكري والسياسي، وصدمتهم بنوعية الحكم الجديد المتبع في المدينة. والأسوأ محاولة شمول الأطراف الكُردية المقصية سياسياً، بنتائج تفرد الإتحاد الديمقراطي بالقرار.

المدينة لن تعود بتظاهرات الإتحاد الديمقراطي بالرغم من رمزية الرسالة التي قدمها المتضامنون مع عفرين، وبالمطلق لم يكن أصحاب الإرادة الدولية مُهتمين بتظاهرات الكرد في قامشلو، فإن كانوا غير مُكترثين لمصير الملايين من السوريين مابين المفقودين والمعتقلين والمهجرين والمنفيين، فكيف والحال مع مدينة أصر حاكموها التفرد بفكرهم والتصرف وفق قناعاتهم والإصرار على التهنت السياسي والبقاء وحيداً بعيداً عن السرب. ولن تعود ببيانات المجلس ومواقفها الحادة من التواجد التركي والفصائل المسلحة في عفرين، موقف وإن بدا أعمق من مواقف الأطراف الأخرى. فوصفه عفرين بالمدينة المُحتلة وتوصيف عمل الأطراف العسكرية في عفرين بالممارسات الداعشية يبقى ناقصاً دون السعي لاستلام المدينة وتشكيل إدارة جمعية مع باقي الأطراف والمكونات، خاصة وأن موقف المجلس الكُردي من عفرين لا ينحصر أو يتطابق مع دلالات الإتحاد الديمقراطي، لذا وجبٌ عليه السعي نحو ناصية العمل الميداني في عفرين، على أقل تقدير كون المدينة جزء من مشروعه الذي يتحدث هو عنه دوما.

بالمقابل فإن الجغرافية الكُردية تتأرجح اليوم، ما بين حرباً شرسة واضحة النتائج بخسارة المزيد من الأرض والبنية التحتية وزيادة عدد الشهداء، أو الرضوخ لمشروع المنطقة الآمنة والبحث عن مشتركات مع الأطراف الأخرى، أو تسليم المدينة للنظام السوري بعد عدة حوارات توقفت دون تحصيل أيّ حقّ كُردي. قضية حوارات الإتحاد الديمقراطي مع النظام تتعلق بإحدى ثلاث محددات للخروج بصفر خسائر في المناطق الكُردية خاصة وأنها تشكل أكثر من 80٪ من ديرك إلى كوباني. الأول: إما الوصول إلى أتفاق سياسي برعاية دولية تؤمن الحق الكُردي دستورياً على قاعدة الاعتراف السياسي بشعب يعيش على أرضه التاريخية، وهذه تبدوا بعيدة المنال؛ خاصة وإن الأطراف الأخرى لا تُبدي أي استعداد للتحالف معهم أو تشكيل جسم سياسي موحد والتوجه صوب دمشق، والأخيرة غير مكترثة لمصيرهم أو الاستعداد لمنحهم تلك الحقوق. الثاني: أو الدخول تحت مظلة دولية تحمي المنطقة وتؤمن للكُرد مستقبل جيد، وهذه تتطلب الرضوخ دون نقاش للترتيبات الدولية وما يتطلب منهم تنفيذه. الثالث: وهو عامل الخلاف الإقليمي حول تواجد تركيا بمفردها في منطقة جغرافية شاسعة تقدر بحوالي15٪ من مساحة سوريا، وإمكانية تغيير الإتحاد الديمقراطي لسياساته وأفكاره واستفراده وفك الارتباط مع العمال الكُردستاني، لأن جميع الدول الإقليمية غير معنية بكسب عداوة تركيا لصالحهم.

قصارى القول: الحدث السوري لم يُغير في نمطية التعاطي بين المكونات، ولم يُعجل من تغيير نظرة الشك والريبة بينهم، ولا تزال المطالبة بالخصوصيات تُعتبر نقيصة، وفي الجهة الثالثة فإن النظر إلى الإتحاد الديمقراطي كقوة عسكرية معادية للسوريين، يقابله نظرة مختلفة إلى فصائل عسكرية ألحقت الضرر بالكُرد وعموم السوريين تحديداً في عفرين، يُعتبر ازدواجية فاضحة، ومع زيادة الضغوطات على الإتحاد الديمقراطي وصعوبة موقفه في "شرق الفرات" رُبما من الأفضل عدم بيع الأوهام حول عودة عفرين، والالتفات إلى ما تبقى من المناطق وتجنيبها حرباً كارثية أو اتفاقية مهزومة.

حينما يحكُم سفلة القوم!

في غياب معايير مهنية ووطنية خالصة في اختيار أو ارتقاء الكوادر المتقدمة في الدولة، وفشل معظم الأنظمة التي توالت على حكم كثير من البلدان التي تحولت إلى نظم ثورية وشمولية سواء كانت بايديولوجيات دينية أو سياسية وبأشكال مختلفة ومتنوعة بين حزب وآخر أو حركة وأخرى، كما حصل وما يزال يحصل في بلدان الشرق الأوسط عموما، وأكاد اجزم في غالبية افريقيا وامريكا اللاتينية واسيا، ظهرت على سدة الحكم مجاميع من الفاسدين واللصوص حولت بلدانها إلى صالة قمار كبيرة ومعتقل مرعب لكل الكفاءات الخالصة والمتميزة، ودفعت إلى مفاصل التحكم بالمال والسلطة أفواج من النكرات والتافهين لتنفيذ برامجها في الفساد والإفساد.

وبعيداً عن التصنيفات الرأسمالية والشيوعية لطبقات المجتمع وتعريفهم للشرائح، سأتحدث هنا عما قاله ابن خلدون* عن حكم أسافل الناس، وما ذكره أحد أعيان الفرات الأوسط إبان حكم الهواشم ووزيرهم الأول نوري السعيد، الذي طالما كان يتولى إضافة إلى رئاسة الحكومة أحد منصبي الداخلية أو الدفاع وأحياناً الخارجية أيضاً، لكي لا يقع القوم بهذه المناكفات أو البازارات العراقية للمناصب الحلوبة التي نشهد مسرحياتها ومهازلها اليوم.

قبل أكثر من نصف قرن توسط شخص ما لدى أحد أعيان الفرات الأوسط وهو الشيخ عبود الهيمص* طالباً منه توصية نوري السعيد لقبول ابنه في كلية الشرطة أو العسكرية حينها، وبعد التحري والتدقيق، قال له الباشا لا يمكن قبوله لأسباب تربوية واجتماعية تتعلق بأسرته، مؤكداً أنه لا يستطيع أن يقبل شخص فيه عاهات تربوية واجتماعية في موقع سيكون فيه بعد سنوات برتبة عالية يتحكم من خلالها بآلاف البشر وعوائلهم.

وقبل الخوض فيما قاله ابن خلدون أو الشيخ عبود الهيمص نقلاً عن الباشا نوري السعيد، فأن الأسافل واللصوص والسفهاء ومتسلقي المناصب والامتيازات، لا علاقة لهم بالطبقة التي ينتمون إليها ونمط السلوك الذي يمارسونه.

فقد شهدنا في حياتنا أنبل البشر بين الفقراء ومنهم، والعكس صحيح بين الأثرياء. إنها فعلاً البيئة الفاسدة والتربية المنحرفة والقيم الدنيا التي تنتج هذا النمط من الشرائح الاجتماعية، وتتعلق حتماً بالبيئة التي ينشئون فيها والتربية التي يتلقونها في طفولتهم والسنوات الأولى من نضجهم، وفي الوقت الذي تهتم الدولة المتحضرة في معالجة هذه الشرائح؛ بل ومنعها من التسلط أو التحكم بأي شكل من الأشكال وفي كل مفاصل الدولة، فإنها تنمو وتتمدد في الدول المتخلفة سواءً أكانت دكتاتورية أو حتى في مراحلها الأولى بالديمقراطية، وخير مثال ما نشهده في بلداننا التي تعج اليوم بمهرجانات وأسواق الفساد المالي والإداري والسياسي ناهيك عن الاجتماعي والأخلاقي، وليس أروع مما قاله ابن خلدون عن هذه الشريحة التي تسلطت على رقاب البشر من منافذ ديمقراطية أتاحت لها في لعبة الانتخابات والقيم القبلية البائسة وتجارة المناصب بالسحت الحرام، أن تنفذ إلى مواقع حذرَ منها المفكر الكبير منذ أكثر من ستمائة عام حينما قال:

"لا تولوا أبناء السفلة والسفَهاء قيادة الجنود ومناصب القضاء وشؤون العامة، لأنهم إذا أصبحوا من ذوي المناصب اجتهدوا في ظلم الأبرياء وأبناء الشرفاء وإذلالهم بشكلٍ متعمد، نظراً لشعورهم المستمر بعقدة النقص والدونية التي تلازمهم وترفض مغادرة نفوسهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى سقوط العروش ونهاية الدول".

ولينظر كلّ منا أينما كان وفي أي مكان إلى ما حوله ليرى ما ذكره ابن خلدون وفعله الباشا نوري السعيد في شخوص أُناس تولت أو تسلقت في غفلةٍ من الزمن وبسلم صدئ مواقع التسلط والتحكم في دول صنفتها منظمات الشفافية العالمية بأنها الأفشل والأكثر فساداً في العالم!

هوامش

ابن خلدون هو عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (1332 – 1406م)، ولد في تونس وشب فيها وتخرّج من جامعة الزيتونة، ويعتبر ابنُ خَلدون مؤسسَ علم الاجتماع الحديث ومن علماء التاريخ والاقتصاد.

عبود الهيمص (1904–1989) من أعيان وشيوخ الفرات الأوسط (محافظة بابل) وهو أحد شيوخ عشائر البو سلطان من قبيلة زبيد ومن كبار رجال الإدارة السياسية في العهد الملكي واحد ثوار العشرين ورجل البرلمان المعروف.

نافع عبد الله عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا

- ندعو الى منطقة آمنة بإشراف أممي وتشكيل إدارة مشتركة تضم كافة المكونات
- المجتمع الدولي لن يترك الشعب الكردي فريسة بيد الأتراك أو النظام
- اختار المجلس طريق المعارضة وطرح الحل السلمي والحوار لحل القضية السورية
- نحن من جانبنا نرحب بأي مبادرة تخدم قضيتنا ووحدة شعبنا
- اعتقد النظام يفاوض على المصالحة الوطنية ولا يفاوضهم من أجل الاعتراف بالشعب الكردي وقضية قومية

مؤخرا جرى الكثير من الحديث عن منطقة آمنة في كردستان سوريا ،و هناك اختلاف بين دول الإقليمية و الدول العظمى حول تفسير هذه المنطقة ، المجلس الوطني الكردي كيف يقرأ هذه التناقضات ؟

المنطقة الآمنة التي تحدث عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعرض 20 ميلا أي 32 كيلو مترا في شمال سوريا، وبذلك تضم المنطقة معظم المدن والبلدات الكوردية في كوردستان سوريا، جاء ذلك بعد التهديدات التركية لشرق الفرات والمناطق الكوردية ،وعندما تم البحث في التفاصيل خلق تناقض واختلاف في تفسير وتطبيق الخطة و أصبح المعنيين من الدول العظمى والدول الإقليمية وقوى أخرى يفسرون حسب هواهم وحسب مصالحهم الضيقة دون أي اعتبار لأبناء المنطقة وخصوصياتهم القومية والدينية ، هذه التناقضات تؤكد عدم جدية تلك الجهات تطبيق المنطقة الآمنة وهي إعلامية أكثر من أن تكون عملية ، رغم الدعوات المتكررة من قبل أبناء الشعب السوري منذ بداية الثورة ونحن من جهتنا ندعوا إلى منطقة آمنة بإشراف أممي وتشكيل إدارة مشتركة تضم كافة المكونات تكون بعيدة عن الأجندات الإقليمية وتدخلهم في شؤوننا الداخلية، ونجد فيها ضماناً لحماية الشعب الكُردستاني من أتون حربا جديدة، أو البدء بموجة نزوح أخرى، لكن المخافة تبقى قائمة لجهة من يُدير ويتحكم بالمنطقة، ونحن كمجلس وطني كُردي نجد أنفسنا ملزمين دوماً للتواجد في أي محفل دولي أو نتائج أتفاقات دولية على أن تكون المخرجات في صالح تثبيت الحقوق الكردية دستوريا، دون أن يكون الأشراف أحادي أو خارج إطار الشرعية الدولية

الكل يحاول ملء الفراغ مع الانسحاب الأمريكي من شرق الفرات و كردستان سوريا ،ما هي الآليات التي يمكن من خلالها حماية كردستان سوريا حسب تصوركم ؟

أعتقد الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص لا تسمح بانسحاب أمريكي من شرق الفرات وكوردستان سوريا بهذه البساطة، لدى الحكومة الأمريكية مشاريع سياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط كالنفط والغاز والتوازنات بين الدول والقوى المتصارعة وعدم إفساح المجال لأي دور صيني وروسي في المنطقة واحتواء دور إيران، وما يُسمى بشرق الفرات، هو الجزء الأكبر من الجغرافية الكُردية في سوريا، وهذه المنقطة تضم سدود مائية، وعدة مواصلات برية مهمة جداً، والخزان النفطي في سوريا، وغالبية المردود الزراعي عدا عن الثروات الحيوانية والمعدنية والباطنية، ليس أمر الأنسحاب بهذه السهولة.

في حال تم تطبيق قرار الانسحاب وحصل فراغ، فالمجتمع الدولي لن يترك الشعب الكوردي فريسة سهلة بيد الأتراك أو النظام قبل الانسحاب إما تنفذ المنطقة الآمنة تحت إشراف دولي أو يتم تشكيل إدارة من كافة المكونات من قبل الإدارة الأمريكية وبموافقة التحالف الدولي وفي هذه الحالة على القوى الكوردية إيجاد صيغة توافقية لترتيب البيت الكوردي وملء الفراغ إداريا وسياسيا وعسكريا ووحدة الصف والموقف لتسهيل عمل أصدقاء الشعب الكوردي في حمايتهم وضمان حقوقهم.

المجلس يمتلك مشروعا وطنيا و يتبنى النهج القومي الكردي ، و في الوقت ذاته ينسق مع بعض القوى المعارضة السورية ذات الرؤية العروبية ،كيف يمكن للمجلس الوطني الكردي الجمع بين هذين التوجهين؟

حتى قبل تشكيل المجلس الكوردي، كانت أحزاب الحركة السياسية الكوردية تجد في نفسها جزء من الحركة السياسية السورية المعارضة، وبقيت على نفس المبدأ بعد تفجير الوضع السوري أكثر. اليوم نشهد حرباً في سوريا، وهذه الحرب أفرزت الواقع إلى خطين فقط، نظام ومعارضة، واختار المجلس طريق المعارضة، وطرح منذ اليوم الأول الحل السلمي والحوار لحل القضية السورية والقضية الكوردية كقضية شعب يعيش على ارضه التاريخية.

دخل المجلس الوطني الكوردي الى الائتلاف بعد ان وافق الائتلاف على الوثيقة المقدمة من المجلس حول حقوق الشعب الكوردي ومستقبل سوريا، نعم المجلس الوطني الكوردي يمتلك مشروع وطني وحامل النهج القومي الكوردي وهو جزء من المعارضة السورية ،نعلم جيدا ان قسما من اركان هذه المعارضة كانوا من رجالات النظام والى الان يحملون نفس الافكار والمفاهيم السابقة حيال قضية شعبنا ،

في بداية الثورة اختار شعبنا الكوردي ان يكون الى جانب الشعب السوري الذي طالب بالحرية والكرامة ،وسورية جديدة تكون اتحادية بنظام برلماني ديمقراطي لكل السوريين وتثبيت الحقوق القومية لشعبنا في دستور سوريا المستقبل.

طرح المؤتمر الوطني الكردستاني مبادرة للتقارب الكردي – الكردي ،ما هو موقفكم كمجلس وطني كردي من هذا المبادرة ؟ و هل تعتقدون أنه من الممكن التفاهم مع PYD ؟

أولاً هو مؤتمر وطني كوردستاني تابع لجهة سياسية، ثانياً المؤتمر القومي الكوردستاني هو الذي دعى إليه فخامة الرئيس مسعود البارزاني

حول المبادرة التي طرحها المؤتمر الوطني الكوردستاني للتقارب الكوردي – الكوردي ،نحن من جانبنا نرحب باي مبادرة تخدم قضيتنا ووحدة شعبنا ،ولكن ووفق التجارب السابقة لم نعد نثق بتلك الوعود وخاصة من الحزب الاتحاد الديمقراطي ،كلما واجهته أزمة أو معضلة يتوجه الى المجلس الوطني الكوردي بالدعوة الى وحدة الصف والموقف ،وعندما تنتهي الأزمة وينقذ نفسه يضرب بالاتفاقية عرض الحائط ،لذلك نجد هذا الطرح جاء متأخرا وذاق المجلس ومؤيدوه من ابناء شعبنا الكثير واستولى حزب الاتحاد الديمقراطي على كل مفاصل الحياة بقوة السلاح، خدمة لقضية شعبنا بعد التهديدات التركية نرحب باتفاقية مشرفة لجميع الأطراف بوجود راعي وضامن يستطيع محاسبة من يحاول النيل من وحدتنا .

يتجه حزب الاتحاد الديمقراطي نحو مفاوضات مع النظام السوري ،هل تعتقد أنه من الممكن نجاح مثل هكذا مفاوضات ؟ و هل سيحقق حزب الاتحاد الديمقراطي أي مكاسب ؟

عندما كان النظام في اضعف حالاته لم يقدم أي حل للقضية الكوردية ولم يعترف بحقوق الشعب الكردي رغم تعديله للدستور السوري عام 2012 ،اعتقد النظام يفاوض ب ي د على المصالحة الوطنية كما حصل في السابق مع غيرهم ،لا يفاوضهم من أجل الاعتراف بالشعب الكردي وقضيته القومية أو شكل من أشكال الإدارة للمناطق الكوردية ،ولن يكتب النجاح لتلك الحوارات إلا بوجود وفد كوردي مشترك من جميع الأطر وبضمانات دولية ،

اليوم هناك إرادة دولية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ولابد لنا ككورد أن نكون جزء من الإرادة الدولية للحفاظ على القضية الوجودية للكرد، الحلقة الأضعف في المصالح الدولية هم كرد سوريا، والتصريحات والشعارات لا تُشبع الشعب الكوردي ولا تفرض على المجتمع الدولي أي لزومية في النظر إلينا. بهذه الطريقة لن يجني الاتحاد الديمقراطي أي حقوق تذكر، والنظام لن يمنح الكورد حقوقهم دون ضاغط أمريكي أو روسي.

كيف تقرؤون مستقبل سوريا و كردستان سوريا ؟و ما هو تصوركم لمستقبل العملية السياسية في سوريا ؟

الوضع السوري خرج من يد السوريين منذ عسكرة الثورة وخرجت الثورة من مسارها والآن تتم إدارة الأزمة من قبل لاعبين دوليين وعلى رأسهم أمريكا وروسيا وأصبحت سوريا مناطق نفوذ شرقي الفرات وغربي الفرات وسورية المفيدة ، وهناك دور لبعض الدول الإقليمية كتركيا وإيران في المشهد السوري ،وعد الجانب الأمريكي بأنهم لم ينسحبوا من سوريا الا بعد القضاء على داعش وإخراج إيران والميليشيات المحسوبة عليها من سوريا وتطبيق قرارات الشرعية الدولية والانتقال السياسي ،وبعد كل ما جرى للشعب السوري يتم الآن الحديث عن تشكيل لجنة دستورية من أجل كتابة دستور لسوريا المستقبل ،كل الدلائل تشير الى حل القضية الكوردية ضمن الحل السوري الشامل من قبل المجتمع الدولي وفق القرار 2254 . نحن نعيش في منطقة غنية جداً وهي سوريا المهمة والمفيدة سياسيا واقتصاديا وجغرافيا، تعيش عليها سوريا المستقرة عسكرياً. وسيتنافس الجميع على هذه المنطقة، ولو وجد الكورد انفسهم في خندق واحد سيكون لنا مستقبل مشرق سياسيا وعسكريا، وليس بمقدرو الكورد خوض أي مواجهة عسكرية، لذا الضغط اليوم كله على الجانب الدبلوماسي للمجلس الكوردي وامكانية الخروج بمزايا ومكاسب دستورية

إعداد الحوار هجار معو

شمال سورية يأتي بـ «دويلة» أو بحلّ سياسي ؟؟؟

عبد الوهاب بدرخان

في مؤتمر ميونيخ للأمن وصف وزير الخارجية الفرنسي السياسة الأميركية في شمالي سورية بأنها «لغز»، وحين يأتي ذلك من عضو في التحالف الدولي له هو الآخر قوات على الأرض، فليس فيه أي مبالغة. ذاك أن واشنطن لم تستطع بل لم تسعَ الى جلاء أهدافها، سواء كانت تخطّط لسحب كلّ قواتها من تلك المنطقة أو لإبقاء عدد رمزي من العسكريين والمعدّات للدلالة الى «وجود سياسي» دائم. وما زاد اللغز تعقيداً أن جميع اللاعبين على الأرض السورية لم يتلقّوا أي إيضاحات من الإدارة الأميركية، سواء من «الحلفاء» كالأتراك وخصومهم الأكراد أو من الخصوم والأعداء كالروس والإيرانيين بالإضافة الى النظام السوري، أما الإسرائيليون فيبدو أنهم وحدهم مَن يعرفون «السرّ» ولم يستشكل أي أمر لديهم، كونهم ينسّقون مع الاميركيين والروس في آن.

لكن، مع انتهاء مؤتمر ميونيخ، كان بعض معالم السياسة الأميركية قد اتضح، فالاميركيون لن ينسحبوا لمصلحة أي من الأطراف بل يعتقدون أن «ظلّهم» سيكون كافياً لإبقاء «إقليم شمال سورية» خارج سيطرة روسيا وحلفائها، وربما يستعينون بقوات فرنسية وبريطانية من التحالف سواء لطمأنة الأكراد وحمايتهم أو لحراسة التركة الأميركية نظراً الى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى ضمانات الحل السياسي في سورية. غير أن الترتيبات التي يدرسها الاميركيون مع الأكراد استفزّت روسيا الى حد اعلان وزيرها سيرغي لافروف أن واشنطن تعمل على تقسيم سورية وإقامة «دويلة» شرقي الفرات.

مع اقتراب نهاية كل وجود جغرافي معروف لتنظيم «الدولة» (داعش) في سورية، استعدّ دونالد ترامب لإعلان «النصر النهائي» وأيضاً للتذكير بأحد أهم أسباب قراره المتّخذ بالانسحاب.

وقبل أن يفعل كان نائبه مايك بنس يقول أن ما يجري في سورية «تغيير في التكتيك، وكان جنرالاته يشيرون الى أن المعركة مع «داعش» لم تنتهِ، فـ «المرحلة التالية» تستهدف خلاياه النائمة ومقاتليه المنتشرين في البادية السورية، أي أن الوجود الاستخباري سيستمرّ لإدارة المهمّات المقبلة لـ «قوات سورية الديموقراطية» (قسد) التي طالب قائد القيادة المركزية جوزف فوتيل بمواصلة تسليحها «بعد الانسحاب».

لكن، إذا كانت الحال كذلك، فلماذا يناشد الأكراد الدول الأوروبية «عدم التخلّي عنهم» ولماذا يملأون الاعلام صراخاً بمخاوفهم من اجتياح تركي بات مستبعداً في مختلف السيناريوات. إذ تراجع ترامب عن تسليم الشمال الشرقي الى رجب طيب اردوغان، ومع أن فلاديمير بوتين راغب في استمالة اردوغان إلا أن استجابة طموحاته مسألة أخرى.

في أي حال، لم تعد مخاوف الأكراد كما كانت، ما يعني أنهم تلقوا ما يفيد بأن «تغيير التكتيك» الاميركي سيكون بمشاركتهم وليس على حسابهم، أقلّه في المدى المنظور. ومع أنهم يواظبون على التحاور مع موسكو إلا أن اندفاعهم نحو النظام لم يعد كما بدا في الشهرين الماضيين، وهذا ما يفسر الرسالة التي خصّهم بها بشار الاسد بقوله في خطابه الأخير أن الولايات المتحدة لا تحمي من يراهنون عليها وأنه «لن يحميكم سوى دولتكم، ولن يدافع عنكم سوى الجيش العربي السوري». قد لا يكون الاسد مخطئاً في تقويمه للحماية الأميركية إلا أنه مخطئ في البديل الذي يعرضه، «دولتكم» و«جيشكم»، لأنه لم يعد مقنعاً، ليس للأكراد فحسب بل لعموم السوريين.

كانت لدى النظام فرصة في الحوار مع الأكراد، فلو توصّل معهم الى اتفاق سياسي لكان كسب نقطة يمكن أن تشكّل مدخلاً لاستعادته السيطرة على محافظتَي الرقة ودير الزور. لم يكن متوقّعاً لهذا الحوار أن ينجح، فحتى لو كان النظام موافقاً نظرياً على المطالب الكردية إلا أن الإقرار بها سيبدو تنازلاً بل سيفدو سابقة واختراقاً في نهج التعنّت والفطرسة الذي اعتمده منذ بداية الأزمة. وعلى رغم تفهّم الروس تلك المطالب وحاجتهم الى اجتذاب الأكراد في هذه المرحلة إلا أنهم لم يضغطوا على الأسد، فأي اتفاق مع الاكراد سيتناول بالضرورة مسائل ستكون موضع تجاذب لاحقاً في مناقشات اللجنة الدستورية، ويُفترض أن هناك ممثلين للأكراد في هذه اللجنة، وهؤلاء ليسوا – أو ليسوا جميعاً – ممثلين لـ «الاتحاد الديموقراطي – العمال الكردستاني» كما هي حال مَن يتحاورون الآن مع النظام.

حتى لو تواصل الحوار فإن الفرصة التي وفّرها تبدو ضائعة، إذ أحبطها الاميركيون بشكل حاسم بعدما كانوا تركوا انطباعاً بأنهم يباركون هذا الحوار ولا يمانعون عودة مناطق «قسد» الى سيطرة النظام وبإشراف روسي. تغيّر التوجه الأميركي مع اقتراب موعد الانسحاب، بنهاية نيسان (ابريل) المقبل، ليطرح مقاربة لا تخلو من المخاطر، وقوامها إبقاء المعادلة الجغرافية على حالها، بوجودهم أو بغيابهم. فجأة تلقى أكراد «قسد» انذاراً اميركياً بأن تحالفهم مع روسيا والنظام يعني وقف المساعدات عنهم. كان ذلك قبل أن يعلن المبعوث الخاص جيمس جيفري في مؤتمر ميونيخ أن اميركا ترفض عودة شمال شرقي سوريا الى النظام، وقبل أن يسمع الأكراد من الجنرال بول لاكاميرا أن القانون الأميركي يحظر التعاون مع روسيا ونظام الأسد، وبالتالي فإن تسليح الأكراد وتدريبهم يستمران طالما بقي هؤلاء شركاء لاميركا.

في ضوء ذلك يريد الاميركيون أن تبقى المنطقة في أيدي «قسد» وقد باشروا التنسيق معها لليوم التالي بعد الانسحاب، ولم يعودوا حرجين بكون القادة الرئيسيين في «قسد» من حزب العمال الكردستاني (بي كي كي)، أو لعلهم يعتبرون ذلك ميزة تعزّز ارتباط هذا الحزب، المصنّف ارهابياً، بواشنطن التي منحته فرصة محاربة «داعش» لتطهيره من هذا التصنيف، فإذا تخلّت عنه سيفقد كل الامتيازات العسكرية والسياسية ولن يستطيع تعويضها مع الروس ولا مع النظام أو ايران. تبقى مسألة ضمانات الحماية التي يحاول الاميركيون توفيرها عبر قوات فرنسية وبريطانية واحتمال ادخال إسرائيل على الخط. لكن الأهم أن الاميركيين تنبّهوا أيضاً الى أن الوضع الكردي نفسه في الشمال يحتاج الى تطبيع داخلي، إذ أن «الكردستاني» وفرعه «الاتحاد الديموقراطي» لا يمثلان غالبية أكراد سورية، ولذلك دعا مستشار قوات التحالف ممثلين عن «المجلس الوطني الكردي» للبحث في مصالحة تفضي الى انشاء إدارة جديدة تتمثّل فيها مكوّنات الشمال السوري كافةً من عرب وسريان وأرمن وغيرهم. لا تبدو هذه المصالحة مشروعاً سهلاً، لأن «الكردستاني» وفرعه مارسا اضطهاداً قاسياً ضد الأكراد المعارضين لهم وقد زادتهما الحرب تسلّطاً، كذلك لأن «المجلس» لم يعد حزباً سياسياً فحسب بل ان لديه قوات «بيشمركة» جرى اعدادها وتدريبها في كردستان العراق.

ليس واضحاً بعد كيف سيهندس الاميركيون هذه المصالحة، ولا لأي هدف. لكن موسكو استشعرت توجّهاً نحو تقسيم سورية واتهمت واشنطن بانتهاك الالتزامات التي حددتها القرارات الدولية، ما يتطلّب ايضاحاً للنيات الاميركية. وكانت روسيا وشريكتيها في صيغة «سوتشي – استانا»، تركيا وايران، واظبت على افتتاح بياناتها بتأكيد التزامها وحدة سورية، وقد رحّبت في قمتها الأخيرة بعزم الولايات المتحدة على الانسحاب، وها هي تكتشف أن هذا الانسحاب لن يكون فرصة لها بل ربما يفسد المحاصصات التي أجرتها وتجريها. في المقابل لا يستطيع الروس الادعاء بأن نياتهم واضحة بالنسبة الى الحل السياسي في سورية، إذ انتهى مبعوثون اميركيون عديدون الى خلاصة أبلغوها الى محاوريهم من الأتراك والمعارضة السورية، وهي أن سيطرة الروس والإيرانيين والنظام على ادلب وشمال شرقي سورية من شأنها أن تدفن الحل السياسي نهائياً، وأن أنقرة اهتمّت بمصالحها ولم تستطع إحداث أي تغيير جوهري في الموقف الروسي. فمنذ بداية الأزمة السورية يلعب الروس على الغموض، وقد اتضح أن عدم كشف رؤاهم وفشلهم في دفع النظام الى التفاوض على انتقال سياسي منظّم ودأبهم على العبث بتركيبة وفود المعارضة ثم بتركيبة اللجنة الدستورية كانت مناورات لتبديد الوقت والجهد وبالتالي لفرض حلّ الأمر الواقع ببقاء الأسد من دون أي تنازلات.